



The role of internal control systems and their impact on improving performance in Islamic banks (Kurdistan International Islamic Bank for Investment and Development) in Erbil Governorate in the Kurdistan Region of Iraq as a model

دور نظم الرقابة الداخلية وأثرها في تحسين الاداء في البنوك الإسلامية (بنك كردستان الدولي الإسلامي للاستثمار والتنمية) في محافظة أربيل في إقليم كردستان العراق كنموذج
*م.خوشي عثمان عبد اللطيف

Abstract

The study is based on showing the effectiveness of the internal control system in Islamic banks, so it is necessary to define effective criteria for this system, which are the operational goals that must be achieved, such as the honesty of the financial position authorized in the financial reports, the extent of conformity with the law and current regulations and the extent of their respect. Based on these basic rules, the basic components of the effective internal control system for Islamic banks will be revealed, which have an impact and effectiveness on efficiency, good performance and facing risks, which will be the subject of study and analysis through the case study of Islamic banks and through those previous standards, in addition to other standards. The evaluation of the effectiveness of the internal control system in Islamic banks can be studied. To achieve the objectives of the research, the researcher designed a questionnaire to collect primary information from the study sample, and in light of this, data were collected and analyzed using the statistical system (SPSS) To be concluded that internal control has an impact on as a tool to improve performance in Islamic banks.

المخلص : تركز الدراسة حول اظهار مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك الإسلامية ، لذلك لابد من تحديد المعايير الفعالة لهذا النظام التي يتمثل في الأهداف التشغيلية التي يجب تحقيقها، كصدق المركز المالي المصرح به في التقارير المالية، ومدى التطابق مع القانون والأنظمة الجارية المفعول ومدى احترامها .و انطلاقا من هذه القواعد الأساسية سنتبين المكونات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية للبنوك الإسلامية الفعال والتي تكون لها تأثير وفاعلية على الكفاءة و حسن الاداء ومواجهة المخاطر ، والتي ستكون محل دراسة وتحليل من خلال دراسة الحالة المتمثلة في البنوك الإسلامية ومن خلال تلك المعايير السابقة وإلى جانب معايير أخرى يمكن دراسة تقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك الإسلامية. ولتحقيق أهداف البحث قام الباحث بتصميم استبيان لجمع المعلومات الأولية من عينة الدراسة، وفي ضوء ذلك جرى جمع وتحليل البيانات باستخدام النظام الإحصائي (SPSS) ليتم التوصل إلى ان الرقابة الداخلية لها تأثير على كأداة لتحسين الأداء في البنوك الإسلامية.

١. التعريف بالبحث :

١,١. مقدمة البحث ومنهجيته: ان النظام الإقتصادي في الوقت الحاضر أصبح مرهونا بمدى فعالية ونجاح الجهاز المصرفي للدولة، ومدى قدرته على تمويل التنمية الإقتصادية والتنوع الآلي للخدمات المصرفية المتعددة التي أصبحت البنوك الحديثة تتنافس لتوفيرها لعملائها، مما أدى إلى تطور الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية في البنوك عموما والإسلامية منها خصوصا، وذلك فضلا على تحقيق الكفاءة والفاعلية في استخدام موارد واستخدامات البنوك الإسلامية لرفع أدائها. مما جعل القطاع المصرفي من أهم القطاعات الإقتصادية، فتطوره يتبع تطور الشكل والنظام الإقتصادي المنتهج، وإن معظم الدول النامية تعاني من التخلف في جهازها المصرفي ومحدودية نطاقه وتأثيره، وبالتالي يحتاج إلى تطوير ووضع للسياسات المناسبة لتنظيم عمله وتوجيه نشاطه ليحقق الأهداف المرجوة منه .ولما كانت العراق من الدول النامية، تعاني في جهازها المصرفي نفس النقائص والعوائق والمشاكل، ولأن أهمية البنوك بالغة في إصلاح النظام المصرفي وله دور كبير في مرحلة الانتقال من اقتصاد مركزي موجه إلى اقتصاد السوق، وفي محيط تنافسي واسع ، وجد النظام المصرفي قفزة نوعية مغايرة خلال السنوات الماضية ، وتعتبر الرقابة بمثابة وظيفة مهمة و دائمة ومستمرة يجب العمل بها في جميع مجالات النشاط الإنساني من حيث اعتبارها نظاما لضبط الأداء وضمان تحقيق الأهداف المسطرة ومع تطور حجم المشاريع الإقتصادية، زاد الإهتمام الإداري بنظام الرقابة الداخلية حتى يتمتع نظام المعلومات بخاصيتي السلامة والمصدقية من خلال فرض الأدوات الرقابية وهذا ما تطلبه البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية من أجل تأهيلها والنهوض بوضعيتها. ولا شك أن لنظام الرقابة الداخلية مجموعة من المقومات المحاسبية والإدارية والتي تختلف بدورها من وحدة اقتصادية لأخرى، وخاصة إذا تعلق الأمر بالمؤسسات المصرفية والمالية والبنوك وبالاخص البنوك الإسلامية التي تتعامل بشريعة الإسلامية وقوانينها والتي تجري فيها النشاط الاقتصادي و تقوم بتعبئة المدخرات وتقديم الدعم اللازم للمشاريع الإستثمارية، لهذا يجبان يكون

نظام رقابة داخلية فعالاً وسليماً، يحيط بمختلف الجوانب الإدارية والمحاسبية والمالية، لضمان حسن الاداء والاستقرار النظام المصرفي بصفة خاصة والنظام الإقتصادي بشكل عام.

١,٢.. مشكلة البحث: ان مشكلة البحث تكمن في طرح التساؤلات التالية :

١. ماذا نعني بنظام الرقابة الداخلية بشكل عام وماهي أساليبها ؟ وما هي أهم المقومات والخصائص التي يركز عليها نظام الرقابة الداخلية الفعالة ؟ وهل يوجد أثر للرقابة الداخلية كمخطط تنظيمي لإجراءات وقواعد إدارية؟

٢. ما مدى دور وتأثير وفعالية نظام الرقابة الداخلية على تحسين الأداء في البنوك الاسلامية ، وبالاخص بنك كردستان في محافظة أربيل في إقليم كردستان العراق؟.

١٣. أهمية البحث: ان أهمية الدراسة تبرز في تعرف على معرفة وظيفة الرقابة الداخلية في البنوك بشكل عام وبالاخص البنوك الإسلامية وأهمية بالغة من خلال الدور الهام الذي تلعبه لاجراء القواعد الادارية لتحقيق الأمن والسلامة المصرفية ونزاهة ومصداقية المعلومات المالية وتلك المتعلقة بالتسيير والمحاسبة، إلى جانب احترام التشريعات والأنظمة والسياسات والإجراءات الداخلية كما زاد من أهمية البحث التطورات والمستجدات المستمرة في الميدان المصرفي سواء على المستوى الداخلي أو الدولي؛ فيستوجب ذلك الى اتخاذ إجراءات لازمة وعاجلة لحماية المال العام ومدخرات المواطنين في الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية وهذا ما يركز عليه البنوك الإسلامية . وكذلك على المستوى الدولي، ان اغلب الدول في العالم ينادي برفع من مستوى الرقابة المصرفية، وتقوية نظام الرقابة الداخلية وحسن الاداء من خلال تطبيق قواعد الحذر والرقابة وفق المعايير الدولية.

١,٤ هدف البحث: يهدف هذا البحث إلى اظهار فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك الاسلامية وتأثيرها على تحسين ورفع الأداء المصرفي وذلك من خلال عرض وتحليل نظام الرقابة الداخلية في البنوك الاسلامية والوقوف على مدى التزام البنوك الاسلامية بمعايير والانظمة الرقابية الداخلية والدولية وبيان دور الرقابة الداخلية في رفع الأداء للبنوك الاسلامية وتشخيص دور الادارة في تنظيم وتقييم وتحقيق رقابة داخلية فعالة، والخروج بنتائج وتوصيات كمساهمة في معالجة مشكلات دور الرقابة الداخلية في البنوك الاسلامية واثار ذلك على أدائها (بنك كردستان في أربيل في إقليم كردستان العراق كنموذج).

١,٥. فرضيات البحث: يمكن طرح الفرضيات الرئيسية المتمثلة فيما يلي:

الفرضية الأولى:

H0 - لا توجد أثر للرقابة الداخلية كمخطط تنظيمي لإجراءات وقواعد إدارية في البنوك الاسلامية..

H1 - توجد أثر للرقابة الداخلية كمخطط تنظيمي لإجراءات وقواعد إدارية في البنوك الاسلامية..

الفرضية الثانية:

H0 : لا توجد أثر للرقابة الداخلية كأداة لتحسين الأداء في البنوك الاسلامية.

H1 : توجد أثر للرقابة الداخلية كأداة لتحسين الأداء في البنوك الاسلامية.

١,٦. حدود البحث:

الحدود الزمانية : استغرقت مدة كتابة هذه البحث (خمس أشهر) في السنة الحالية (٢٠٢١_٢٠٢٢) .

الحدود المكانية : تم اختيار بنك كردستان الدولي الإسلامي للاستثمار والتنمية لإجراء الدراسة الميدانية عليها في محافظة أربيل في إقليم كردستان العراق .

١,٨. **عينة البحث:** ان مجتمع وعينة الدراسة يتكون من (٦٠) شخص من مجموعة من المراقبين الداخليين ورؤساء العمل والمصالح والمدراء التنفيذيين والمراجعين الداخليين لبنك كردستان الاسلامي الدولي للتنمية والاستثمار في محافظة أربيل.

المنهج المستخدم : لتحقيق أهداف البحث في تحديد مدى تأثير دوره نظام الرقابة الداخلية الفعال على تحسين الأداء في البنوك الإسلامية ، تم الاعتماد على جانبين لمنهجية الدراسة هما:
الجانب النظري: ويعتمد على المنهج الاستنباطي بالاعتماد على الكتب والمجلات والدوريات العربية والأجنبية ومواقع الانترنت وغيرها. و الجانب الميداني: ويعتمد على المنهج الاستقرائي من خلال دراسة الحالة وعن طريق تحليل الاستبيان بالاعتماد على مخرجات الحزمة الإحصائية (SPSS) لمعرفة مدى تأثير نظام الرقابة الداخلية الفعال على تحسين الأداء في البنوك الإسلامية (بنك كردستان الدولي الإسلامي).

٢. تعريف وأهمية الرقابة الداخلية:

٢,١: تعريف الرقابة الداخلية: لقد أعطيت لوظيفة الرقابة، تعريفات متعددة ومختلفة منها:

الرقابة هي "وظيفة إدارية تسعى لجعل الحوادث تتوافق مع الخطة المرسومة، فهي عملية التحقق من مدى إنجاز الأهداف المبتغاة والكشف عن معوقات تحقيقها والعمل على تدليلها في أقصر وقت ممكن"، و عرف الرقابة : هي " وظيفة من وظائف الإدارة تهدف إلى قياس وتصحيح أداء المرؤوسين بغرض التأكد من أن أهداف المنشأة والخطط الموضوعية لبلوغها قد تم تحقيقها، ومن ثم فهي الوظيفة التي تمكن من التأكد أن ما تم، أو يتم مطابق لما أريد تماما". (توفيق ، جميل ، ٢٠٠٠: 403-٤٠٤). وكذلك عرف الرقابة بأنها " القيام بمجموعة الأنشطة التي تمكن من الوقوف على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، فضلا على الوقوف على مدى تحقيق الأهداف تمهيدا لإتخاذ مجموعة من الإجراءات التصحيحية في حالات الانحراف عن تحقيق الأهداف المحددة مسبقا "(السيد عليوة، ٢٠٠٣: 32). وعرفه كفوارى بأنها " الإشراف والمراجعة من جانب سلطة أعلى للتعريف على كيفية سير العمل داخل المشروع والتأكد من أن الموارد تستخدم وفقا لما هو مخصص لها، فالرقابة هي عملية متابعة دائمة ومستمرة تقوم بها الجهة الرقابية للتأكد من أن ما يجري من عمل داخل الوحدة الخدمية أو الاقتصادية يتم وفقا للخطط والسياسات الموضوعية"(الكفوارى، ٢٠٠٤: 14). وقد عرف خضير المراقبة : هي " مراجعة كل ما يجري في البرنامج

وهي الأوامر الصادرة من طرف الإدارة وذلك بهدف تصحيح الأخطاء والانحرافات ومنع إعادتها، وهي تنطبق على كل المجالات: الأشياء، الأشخاص، ... " المقصود بالرقابة الضبط؛ أي وجود مانع أو وازع يمنع الموظفين من ارتكاب الغش. (خضير، ١٩٩٦: ٢٠٢).

وتعد الرقابة الداخلية مجموعة النظم و الإجراءات والطرق التي تتخذها الإدارة لحماية أصول المنشأة ولضمان دقة وسلامة البيانات المالية وزيادة درجة الاعتماد عليها، وزيادة الكفاءة التشغيلية وضمان الالتزام بسياسات الإدارة الموضوعية (المطارنة، ٢٠٠٦: ٢٠٦). وتمثل الرقابة مفهوم إداري، بمعنى أن الرقابة عنصر من عناصر نشاط الإدارة، ويمكن تقسيم هذا النشاط إلى أربعة عناصر:

- التخطيط: ويشمل تحديد الأهداف ورسم السياسات وإقرار الإجراءات ووضع البرامج الزمنية والخطط.
- التنظيم: ويشمل تصميم الهيكل التنظيمي وتنمية الهيئة الإدارية.
- التوجيه: يشمل إرشاد المرؤوسين في تنفيذهم للأعمال ورفع روحهم المعنوية.
- الرقابة: وتتبع الرقابة التأكد من أن العمل الذي يتم، يطابق ما توقع أن يكون عليه وهي تشمل تحديد معايير رقابية، قياس النتائج لمعرفة أي خروج عن المتوقع والتعرف على أسبابه والعمل على تصحيحه. (الصح، عبدالفتاح، السوافيري، ٢٠٠٤: ١٢).

٢،٢: أهمية وأهداف الرقابة الداخلية : ان الرقابة الداخلية جزء من الهيكل الإداري ويتزامن تشغيلها مع الإجراءات التنفيذية لنظام العمل في الوحدات الحكومية ، وأنها تتكامل مع كل العمليات التنفيذية لتحقيق الأهداف بحيث أنه لا يمكن فصل أي منهما عن الآخر وأن العمل الحكومي لا يمكن أن ينفذ بدون آليات الرقابة ، وأن فرض الرقابة وسيلة لتحقيق الأهداف وليس غاية في حد ذاته. ، كما تتأثر بكافة الأفراد العاملين على كافة المستويات الإدارية في الوحدة ، وهذا يعني أن الرقابة الداخلية ليست مجرد سياسات وتعليمات وإجراءات ولكنها أيضا الأفراد في كل المستويات التنظيمية. وان الرقابة الداخلية عملية مستمرة ومتطورة: وهذا يعني أن الرقابة تمارس كجزء من المهام اليومية وليست مجرد متابعة تتم بعد إنجاز الأعمال. وتقدم تأكيدا معقولا: وهذا يعني أن الرقابة الداخلية لا يمكن أن تقدم تأكيد مطلق بتحقيق الأهداف التي توضع الرقابة الداخلية من أجل تحقيقها، كما أن اعتبارات التكلفة تراعى عند تصميم وتنفيذ إجراءات الرقابة الداخلية. موقع الإمام (٢٠١٩) وهذه الاهداف يمكن ان نلخصها مع أهميتها في : (ضمان كفاءة عمل القطاع البنكي ككل. -و حماية حقوق المودعين والمساهمين. و المحافظة على استقرار النظام المالي في البنك). (شليبي، ٢٠٢٠ ، صفحة ٣٥). وكما تعددت أهداف الرقابة الداخلية وأصبحت تغطي مجالات عديدة أخرى منها:

١. التأكد من دقة البيانات المحاسبية المسجلة لإمكان تحديد درجة الاعتماد عليها قبل اتخاذ أي قرارات أو رسم أي خطط مستقبلية.

٢. الرقابة على استخدام الموارد المتاحة. -

٣. وضع نظام للسلطات والمسؤوليات وتحديد الاختصاصات. -

٤. حسن اختيار الأفراد والمسؤولين للوظائف التي يشغلونها. -

٥. تحديد الإجراءات التنفيذية واللوائح والتعليمات بطريقة تضمن انسياب العمل. (أحمد، ٢٠٠٠، صفحة ٨٣).

٦. تدقيق ومراجعة القرارات الإدارية للتأكد من انسجامها مع التشريعات المعمول به.

٧. التأكد من صحة وسلامة أساليب الأداء وإجراءات العمل في كافة المديرات في المنشأة وفق الخطط والاهداف المرسومة وطبقا للقوانين وأنظمة واللوائح والتعليمات التي تحكم إجراءات العمل في جميع المديريات.

٨. يقوم على أساس تمكين المنظمة من تنفيذ خططها. وتبرز أهمية الرقابة بشكل كبير في المنظمات المعاصرة إذ إنها تتسم بتشعب وتشابك وتعقيد الأنظمة فيها، بما يؤدي بدوره إلى وجود أنشطة رقابية لتوجه فعاليات المنظمة وتحقيق أهدافها فبقاء المشكلات التي لا يمكن تجاوزها بدون اتخاذ الإجراءات الكفيلة بشأنها يؤدي في الغالب إلى عرقلة انسياب أداء فعاليات وأنشطة المنظمة لذلك تسهم الرقابة بشكل كبير في ممارسة المنظمة لأنشطتها و تمكينها من الدخول في الميادين المختلفة .

٩. أن توفر نظام الرقابة الفعال وضرورة تقتضيها ردارة المعلمية الحديثة من أجل المحافظة على أصول المنظمة والاستفادة من مواردها وتحقيق أهدافها . (شماع، ٢٠٠٧: ٣١٦، ٣١٧)

١٠. هناك أهداف أخرى للرقابة الداخلية فبالرغم من التطور الكبير الذي يُصاحب أعمال البنوك والمصارف بشكل عام، وبالرغم من وجود العديد من الأنظمة الحديثة التي تحل محل موظف الرقابة الداخلي إلا أنه لا يمكن الاستغناء عن العنصر البشري المخصص لهذه العملية فالبنوك بطبيعة عملها تحتاج إلى العناصر البشرية؛ وذلك للتأكد من أن الموظفين يقومون بعملهم بالشكل الصحيح وكذلك لفرض السيطرة عليهم بشكل كبير والعمل في قطاع البنوك والمؤسسات المالية بشكل عام يحتوي بشكل كبير على الأموال والتعاملات المالية، التي غالباً ما تُغري الموظفين وتقودهم لعمليات السرقة والنصب والاحتيال، وفي كثير من الأحيان قد يتمكن الموظفون من التلاعب في الأنظمة التكنولوجية الرقابية مثل الكاميرات وأجهزة البصمة وغيرها؛ لهذا فإن العنصر الرقابي البشري يُعتبر أفضل. (موقع اعرابي كوم : ٢٠٢١).

٢,٣ . عناصر نظام الرقابة الداخلية واساسيات حول الأداء في البنوك :يتكون نظام الرقابة الداخلية من خمس مكونات أساسية هي:

١. بيئة الرقابة: تعتبر بيئة الرقابة أساس لمراقبة الداخلية في المنشأة ، فهي تتمثل في كافة بيئة الرقابة : السياسات والاجراءات والتصرفات التي تحدد اتجاه المنشأة و وجهة نظر مجلس الإدارة المالي وملاك بخصوص أهمية الرقابة الداخلية للوحدة وهناك عدة عوامل تؤثر في بيئة الرقابة (البلداوي، ٢٠١١، ١٧٨): الهيكل التنظيمي والاستقامة والقيم الأخلاقي وفلمسفة الإدارة في القيام بعملية ونمط التشغيل وحدود اشتراك لجنة التدقيق ومجلس الإدارة في المسؤولية و الممارسات والسياسات الخاصة بالموارد البشرية وتفويض السلطة وتحديد المسئولية و مدى الالتزام بالأمانة والكفاءة. (موسى، ٢٠١٧، ٣٢).

٢. تقدير المخاطر: تقوم الإدارة بتقييم المخاطر كجزء من تصميم نظام الرقابة الداخلية وذلك تجنباً قدر الإمكان من الأخطاء والمخالفات التي قد تحدث وتعيق تحقيق أهدافها.
٣. أنشطة الرقابة: تتمثل أنشطة الرقابية في كافة السياسات والقواعد والإجراءات والأنشطة التي تضعها الإدارة للتأكد من تنفيذ عملياتها وتحقيق أهدافها. (موسى، ٢٠١٧، ٣٦).
٤. المعلومات والاتصال: أنها مجموعة الطرق المستخدمة لتحديد وتجميع وتبويب وتحليل العمميات المالية للوحدة، وتحديد المسؤولية عن الأصول المرتبطة بها. (موسى، ٢٠١٧، ٣٧).
٥. المراقبة والضبط: مما لا شك فيه بأن النظم الرقابية التي تحددها وتضعها المنشأة داخل مكونات الرقابة الخمسة يكوف لها أثر على تخطيط المراجع وكيفية أدائه لعملية المراجعة لذلك تعتبر المراقبة حسن سير وتطوير العمل على ضرورة لاستكمال مقومات نظم الرقابة الداخلية والتي تؤثر إيجابياً على حسن السير والتطوير العمل الرقابي في المنشأة. (مهدي، ٢٠١٠، ١٧٩). (موسى ٢٠١٧، ٣٩).
- ٢,٤. **خصائص نظام الرقابة الداخلية المصرفية السليمة:** هناك العديد من الخصائص والمتطلبات التي يجب أن تتوفر في أي نظام رقابي سليم، حتى يتسنى تحقيق الاستفادة المرجوة لتحسين الأداء ومن ضمن هذه الخصائص، ما يأتي:
١. **الفعالية:** يقصد بها استخدام نظام رقابة جيد ومتطور، يقوم على اكتشاف الأخطاء والانحرافات قبل وقوعها، ومعالجتها بطريقة تضمن عدم وجودها في المستقبل، بأقل تكلفة ممكنة وأسرع وقت من طرف القائمين بهذا العمل، من أجل تحقيق الهدف المرغوب فيه. (سعيد، عمر، ٢٠٠٣: ١٣٧).
 ٢. **الموضوعية:** لا شك أن الإدارة المالية، تتضمن الكثير من العناصر البشرية، ولكن مسألة ما إذا كان المروءس يقوم بعمله بطريقة سليمة وجيدة وينبغي أن لا يكون خاضعاً لمحددات واعتبارات شخصية، لأن الأدوات والأساليب الرقابية عندما تكون شخصية، لا موضوعية، يؤثر ذلك على الحكم على الأداء، مما يجعله غير سليم، لأن التقارير المقدمة من طرف مراجع الحسابات يجب أن تكون موضوعية، حيادية تتضمن بيانات لها معنى ومدلول كاف عن الوضعية المالية للمنشأة. (جميل، توفيق، ٢٠٠٠: ٤١٤).
 ٣. **الدقة:** يجب أن يكون النظام الرقابي قادر على الحصول على معلومات صحيحة ودقيقة وكاملة عن الأداء، والتأكد في نفس الوقت من مصدر المعلومات، من خلال البيانات المسجلة، بالوثائق والسجلات المحاسبية، وكذا المتابعة المستمرة، في اكتشاف الأخطاء والانحرافات من أجل التعبير عن حقيقة المركز المالي للمنشأة في نهاية الفترة المالية. (محمد، بلال، ٢٠٠٤: ٣١٧).
 ٤. **المرونة:** حتى يكون النظام الرقابي ناجحاً، يجب أن تتوافر المرونة، أي التكيف مع المتغيرات المستجدة على التنظيم، فنادر ما تتشابه المشاكل وأسباب الانحرافات، مما يتطلب أن يكون التصرف مناسباً للموقف المتخذ، فإذا استجدت ظروف أملت تغييراً في الأهداف والخطط الموضوعية، وعلى المدير أن تتوافر لديه أساليب رقابية من أجل ضبط التصرفات المختلفة لجميع المشاكل داخل المنشأة. (القيروتي، ٢٠٠١: ٣٧).

٥. التوقيت المناسب: لابد من توافر نظام سليم، لتلقي كافة المعلومات في الوقت المناسب، وعليه يجب على القائمين بمختلف الأنشطة الرقابية مراعاة الوقت خاصة القائمين بإعداد التقارير، عليهم إيصالها في الوقت المحدد حيث تفقد المعلومات المتأخرة معناها وفائدتها جزئياً أو كلياً، فمثلاً إذا تعلق الأمر بإحدى المناقصات وحصلت المؤسسة على معلومات صحيحة تتعلق بشروط دخولها في هذه المناقصات أمر لا قيمة له إذا جاء بعد إنقضاء الأجل والموعود المحدد للدخول. محمد (الصحن، محمد، ١٩٩٩-٢٠٠٠: ٣٥٩).

٦. التوفير في النفقات: الهدف من وجود نظام الرقابة هو الحد من الانحرافات عن الخطة، وبالتالي الحد من النفقات الضائعة أو الخسائر المرتبطة به، لذا يجب أن يكون مردود النظام أكبر من تكاليفه، فمثلاً شراء نظام إلكتروني شديد التطور من أجل عمليات رقابية يمكن ضبطها باستعمال أنظمة بسيطة بأقل التكاليف لا يعتبر اقتصادياً ما دامت الفوائد المتحصل عليها لا توازي التكاليف. (محمد، الطيب: سنة النشر غير مذكورة، ٢١٦).

٧. الإستمرارية والملائمة: ونعني به اتفاق النظام الرقابي المقترح، مع حجم وطبيعة النشاط الذي تتم الرقابة عليه، فعندما تكون المؤسسة صغيرة، يفضل لها أسلوب رقابة بسيط، على عكس ذلك عندما يكون حجم المؤسسة كبير يتطلب نظام أكثر تعقيداً وملائمة. (إسلام كوم: ٢٠١١).

٨. التكامل: يشير تكامل النظم الرقابية إلى ضرورة إستيعاب هذه النظم لجميع المعايير الخاصة بكل الخطط التنظيمية، بالإضافة إلى أنه يجب أن يكون هناك تكامل بين الخطط ذاتها وأيضاً تكامل بين النظم الرقابية المستخدمة. (يحي عبيد، إبراهيم، عبد الوهاب، ٢٠٠١: ١٩٩).

ولنجاح نظام الرقابة الداخلية يجب توافر أدوات وأساليب رقابية مناسبة تتمثل في:

أ. الرقابة الداخلية ، والمعروفة أيضاً باسم "التحكم في الاستثناءات" ، هي المصطلح المستخدم لتحديد حجم البيانات التي يتم تقديمها إلى الإدارة وتستخدم لتقييم حالات الخروج الجوهرية فقط عن الخطط الموضوعية كأساس للإجراءات التصحيحية. (محمد، ٢٠٢١ ، صفحة ٠٦٢) .و تعمل على تدقيق العمليات المحاسبية والقوائم المالية وتقوم بالتفتيش على السجلات المحاسبية للتأكد من سلامتها. (خليل، ٢٠٠١، ٢٥٩).

ب. التدقيق الخارجي: هو عبارة عن مراجعات مالية وتقييمية تتم من قبل خبراء غير موظفين بالمنظمة، للتأكد من أن الإجراءات المحاسبية والبيانات المالية مجمعة بطريقة موضوعية وصحيحة. (John, 1989, p. 603)

٢,٥ :أنواع الرقابة الداخلية: هناك العديد من التقسيمات التي يمكن استخدامها لتصنيف الرقابة إلا أنه سيتم التركيز على أهمها:

١. ٢. ٥ : الرقابة حسب المستويات الإدارية: يمكن التفريق بين ثلاثة أنواع من الرقابة، حسب المستويات الإدارية والتنظيمية المختلفة داخل المنشأة هي:

أ – الرقابة على مستوى المنشأة: يسعى هذا النوع إلى تقييم الأداء الكلي للمنظمة أو أجزاء ضرورية منها، وذلك خلال مدة زمنية معينة، وتسمح هذه الرقابة بمعرفة إلى أي مدى تقوم المنظمة، كوحدة واحدة، بتحقيق

الأهداف المحددة مسبقاً. تستخدم المؤسسة في هذا النوع من الرقابة مجموعة من المعايير مثل: الربحية، معدل العائد على الاستثمار، نمو المبيعات، حصة المنشأة من السوق، نسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية...الخ. أما حالة الفشل في مقابلة معايير الرقابة هذه، يمكن علاجها عن طريق: إعادة تصميم الأهداف و إعادة وضع الخطط، و تغييرات في الهيكل التنظيمي، و تحقيق وسائل إتصالات داخلية وخارجية أفضل، وكذلك توجيه دافعة الأفراد داخل المنشأة. (الصحف ١٩٩٩، ٢٠٠٠: ٣٤١).

ب - الرقابة على مستوى العمليات والأنشطة: ويقاس هذا النوع من الرقابة الأداء اليومي للعمليات المختلفة في كافة الأنشطة داخل الوحدة من تسويق وإنتاج وأفراد، تمويل...الخ. وهناك العديد من المعايير التي يمكن استخدامها في هذا النوع من الرقابة مثل :

- إجمالي عدد الوحدات المنتجة إلى عدد ساعات تشغيل الآلات لمعرفة مدى فعالية ساعة التشغيل للآلة،

- إجمالي الإنتاج الغير مطابق للمواصفات إلى إجمالي الوحدات المنتجة لقياس نسبة الإنتاج المعيب،

- إجمالي المصاريف البيعية إلى إجمالي المبيعات لمعرفة نصيب الوحدة من المصاريف البيعية.

أما حالة الفشل في مقابلة معايير الرقابة هذه، يمكن علاجها عن طريق:

- تشغيل العمالة وقتاً إضافياً، لارتفاع معدل الإنتاج و تعديل معدلات تشغيل الآلات، و ترشيد الإنفاق في المصروفات البيعية، و زيادة مراقبة الجودة على الإنتاج. (أبوصف ٢٠٠٢: ٤٤٧-٤٤٨).

ج - الرقابة على مستوى الأفراد: يختص هذا النوع من الرقابة بمحاولة تقييم أداء الأفراد والرقابة على أعمالهم وسلوكياتهم، وذلك باستخدام العديد من المؤشرات الرقابية مثل تقارير الكفاءة التي يعدها الرؤساء في مختلف الأقسام والإدارات عن أداء مرؤوسيههم. حيث إن هذه التقارير عادة، تعد بصفة دورية وفي الغالب تعد سنوياً، وبالإضافة إلى هذا هناك بعض المعايير الكمية التي يمكن استخدامها في هذا النوع من الرقابة مثل :

- المبيعات إلى عدد رجال البيع لقياس متوسط المبيعات لكل رجل بيع، و ميزانية الحوافر إلى متوسط عدد العاملين لتوضيح نصيب العامل الواحد من الحوافر. (أحمد ماهر، ٢٠٠٤: ٣٤١).

٢,٦,٢ **الرقابة حسب توقيت القيام بها :** إن الوقت الذي يتم فيه تنفيذ وظيفة الرقابة يعتبر عاملاً هاماً في تصميم النظام الرقابي الفعال والرقابة المثالية هي التي تقوم بتحديد المشاكل والتنبيه بها قبل حدوثها. ويمكن تصنيف الرقابة على أساس توقيت القيام بها إلى ثلاثة أنواع وهي:

أ - الرقابة السابقة (الرقابة التنبؤية): هي تلك الرقابة التي تستطيع أن تسبق الأحداث، فهي تهدف إلى خدمة الخطط المستقبلية التي تسعى المنظمة من خلالها إلى تحقيق أقصى عائد مع تقليل الانحرافات أو الأخطاء وذلك بالكشف عنها قبل حدوثها، والإستعداد لها ومواجهتها بالكيفية المناسبة وفي الوقت المناسب دون تحمل التكاليف الباهضة.

تعتبر بحوث السوق من الأساليب المتاحة للرقابة التنبؤية، حيث تسعى دراسة السوق إلى معرفة تفضيلات المستهلكين، ومدى استعدادهم لشراء السلع المختلفة للمنشأة، فإذا أظهرت الدراسة السوقية أن هناك توقعات

زيادة الطلب على السلع مما يعني ذلك فرصة تسويقية متاحة، يتم تعديل خطط الإنتاج بزيادتها لمواجهة ذلك الطلب ومن ثم زيادة المخزون سواء من المواد الأولية اللازمة للإنتاج أو السلع النهائية الموجهة للأسواق (هندي، ١٩٩٧: ٤٠١).

ب - الرقابة المتزامنة: تتم هذه الرقابة أثناء تنفيذ العمل، فهي تهدف إلى اكتشاف الانحراف أو الخطأ وقت حدوثه وتجنب مضاعفاته وأثاره التي قد تكون مؤثرة سلبيا على المنظمة، كما تهدف هذه الرقابة إلى التحقق من أن العمل يؤدي بطريقة مناسبة كما هو مخطط، وذلك بمراقبة العمل داخل المنظمة وبتخاذ من أن العمل يؤدي بطريقة مناسبة كما هو مخطط، وذلك بمراقبة العمل داخل المنظمة وبتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة. ولقد ساهم في ظهور هذا النوع من الرقابة استخدام الحاسبات الآلية، والتجميع والتخزين والتحويل الإلكتروني للبيانات، كما يمكن من رصد الانحرافات وقت حدوثها وإبلاغ الإدارة بها. (حنفي، ١٩٩٧: ٤٠١).

ج - الرقابة اللاحقة (الرقابة التاريخية): تعني الرقابة التاريخية القيام برصد النتائج وإبلاغها بعد فترة طويلة نسبيا من حدوثها، وتهدف هذه الرقابة إلى اكتشاف الانحراف أو الخطأ بعد الإنهاء من تنفيذ العمل، والهدف من الرقابة اللاحقة ليس تصحيح الأخطاء وإنما حصرها، والاستفادة من المعلومات المتأتية منها، والتي بدورها تساعد على توفير فرص نجاح أكبر للمشاريع المستقبلية. ومن بين أساليب هذه الرقابة، القوائم المالية مثل ميزان المراجعة وقوائم الدخل، فهي تعطي صورة واضحة عما قامت به المنشأة في فترة سابقة (الشهر الماضي، الثلاثة أشهر الماضية، السنة الماضية)، كذلك النسب المالية المختلفة، تقيس كفاءة الإدارة في العديد من المجالات كالإنتاج والتمويل والتسويق... الخ، من خلال هذه الأساليب، ترى المنشأة أي من المجالات تحتاج إلى تعديل بما يؤدي إلى تفادي وقوع الأخطاء في المستقبل. (بلوط، حسن، ٢٠٠٢: ٢٥٨).

٣. ماهية ومجالات الأداء في البنوك الإسلامية :

٣، ١. الأداء هو "إجمالي إنتاج المنظمة الناتج عن التوفيق بين العديد من العوامل مثل رأس المال والعمل والمعرفة في حين أن الأداء مشتق من عنصر العمل أو ينتج عنه مباشرة وبالتالي فإن كل عامل سيقدم أداء يتناسب مع عمله و قدراته وطبيعة عمله "حسب تعريفها. (autres, 1993, p. 333). و كما عرف الأداء على أنه: "المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها" (محمد ع.، ٣٢٢٨ ، ٢) و على الإدارة العليا تحديد المجالات الرئيسية لأداء البنوك كالاتي:

١. الربحية هي مفهوم يركز بشكل واضح على القيمة المضافة وبعض المقاييس النقدية.

٢. مجال مركز السوق ، الذي ينعكس في حصة السوق ، أحد أهم المقاييس المناسبة لإظهار الأداء -

٣. مكون الإنتاجية وأداء العمال والمديرين كما يقاس بسعر العمالة وتكلفة الاستهلاك ومعدلات التغيب عن العمل ومعدلات الدوران في مكان العمل.

٤. تحقيق التوازن بين الأهداف قصيرة الأجل وطويلة الأجل: أجرى البنك بحثًا مكثفًا لتحديد درجة التداخل بين تخصصات

٥. لا ينبغي أن يأتي تحقيق الأهداف قصيرة المدى على حساب الأرباح والاستقرار على المدى الطويل. (الطويل. الدوري،- (٢٠٠٠، ٢٢٢-٢٢٧)، (خاوي محمد ، عريوة محاد ، (٢٠١٩)، (٢٩٤).

٣,٢. معايير التقييم الفعال لنظام الرقابة الداخلية في إطار مقررات لجنة بازل المصرفية: تعتمد فعالية نظام الرقابة الداخلية على الحاجة إلى الالتزام بمجموعة من المبادئ ، والتي تشمل ما يلي: أن الرقابة الداخلية لديها أهداف محددة بوضوح ووسائل مناسبة وأن هناك صلة منسقة بين وظائف الرقابة الداخلية و أن المؤسسة لديها أنظمة قائمة بقياس وإدارة المخاطر المختلفة والفصل الدقيق بين الوظائف ومستوى إشراف ملائم و وجود إجراءات لتطبيق سياسة الرقابة الداخلية و أن تمتلك المؤسسة نظام محاسبي دقيق وموثوق به ليعكس صورة صادقة عنها و وجود نظام معلومات فعال ومؤمن و وجود لجنة قوية للتدقيق الداخلي. ولقد عملت لجنة بازل المصرفية على متابعة مدى الالتزام بتطبيق هذه المبادئ من قبل البنوك في مختلف الدول وبالخصوص الدول الاقتصادية الناشئة. (Jacob, 2001, pp. 36-41). (خاوي محمد ، عريوة محاد ، ٢٠١٩، ٢٩٥).

٣,٣. أداة المراقبة: هناك العديد من الأداة الفعالة التي يمكن استخدامها للقيام بالرقابة وسوف نستعرض أكثرها انتشارا:

١- الميزانية التقديرية: وهي الأكثر استخداما ومنهم من يعتبرها الأداة الأساسية لتحقيق الرقابة ويمكن تصنيفها إلى:

أ- الميزانية التقديرية التشغيلية: تختص بمراقبة التكاليف والإيرادات والأرباح. و ب- الميزانية التقديرية المالية: تستهدف تأمين التكامل والتطابق بين الخطة المالية للمؤسسة وخططها التشغيلية ومن أهمها:

* الميزانية التقديرية للنفقات الرأسمالية: تعد خصيصا للإنفاق الرأسمالي في المباني، الأراضي، الآلات..... الخ.

* الميزانية التقديرية النقدية: وهي التنبؤ بالمقبوضات والمدفوعات النقدية والتي على أساسها المقبوضات والمدفوعات الفعلية. * الميزانية التقديرية التمويلية: ويعني الاحتياجات التمويلية للمؤسسة.

٢- البيانات الإحصائية: أي عرض جميع الأنشطة وعمليات المؤسسة في شكل بيانات إحصائية تكون إما بيانات تاريخية أو بيانات عن فترات مقبلة ويفضل أن تعرض هذه البيانات في شكل خرائط ورسوم بيانية، إلا أن هذه الطريقة من الرقابة تحتاج إلى تحليل.

٣- التقارير والتحليل الخاصة: بالرغم من أن الحسابات التقليدية والتقارير الإحصائية الدورية تقدم قدرا كبيرا من المعلومات الضرورية إلا أنه قد يوجد بعض المجالات والمناطق لا يصح لها ذلك، وفي هذه الحالة فإن التقارير والتحليل الخاصة يمكنها سد هذه الثغرة.

٤- تحليل نقطة التعادل: هذه الوسيلة من الرقابة تبين العلاقة بين المبيعات والتكاليف بطريقة يمكن معها معرفة الحجم الذي تكون الإيرادات مساوية بالضبط للتكاليف، وعند حجم أقل من ذلك تتحمل المؤسسة خسارة وفي حالة زيادة الحجم عن حجم التعادل فإنها تحقق ربحا.

٥- المراجعة الداخلية: وهي تقويم الأداء المحاسبي والمالي للمؤسسة وكذا الأداء التسييري بمختلف نواحيه، ويقوم بهذه المراجعة هيئة من المراجعين الداخليين بالمؤسسة أو بواسطة الميسيرين أنفسهم.

٦- الملاحظات الشخصية: بالرغم من تطورات أساليب الرقابة إلا أنه لا يمكننا تجاهل أهميتها عن طريق الملاحظة الشخصية لأن مهمة العملية التسييرية في الأخير هي التأكد من أن أهداف المؤسسة تتحقق بواسطة الأفراد من خلال قياس الأنشطة التي يقومون بها.

٧- تحليل القوائم المالية: ويكون ذلك من خلال:

أ- قائمة المركز المالي: تعني ظاهرة الوضعية المالية للمؤسسة في زمن معين في أول الدورة المالية (الميزانية الافتتاحية) أو في آخرها (الميزانية الختامية) وتتوقف مصداقيته على مدى تمثيلها للواقع.

ب- قائمة النتائج: تتمثل في تحليل النسب المالية ومن أهم هذه النسب :

* نسب السيولة: تقيس قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها في المدى القصير.

* نسب الديون: تقيس أهمية التمويل المقدم من الدائنين أو مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي عن طريق فوائدها.

* نسب الدوران: تقيس قدرة المؤسسة على الحركة والنشاط مثل سرعتها في بيع البضائع.(موقع صقرة، ٢٠١٤).

٣,٤. دور نظام الرقابة الداخلية وعلاقتها بأداء البنوك الإسلامية : لقد أدى التطور العلمي والتكنولوجي المتزايد في الصناعة المصرفية إلى زيادة مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا في البنوك لتحقيق أهدافها فضلاً عن تعقيد المشكلات الإدارية الناتجة عن تنوع أنشطتها ، وزيادة حجم الأعمال ، و الانتقال من المحلي إلى العالمية، وما صاحبه من ضغوطات الأزمات المالية العالمية المتكررة ولذلك يعتبر نظام الرقابة الداخلية بمثابة خط الدفاع الأول الذي يوفر الحماية للمعلومات المالية والتي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ . القرارات السليمة (أحمدة، ٢٠٢٢ ، صفحة ٣٢٢).

٣,٥ معايير فعالية نظام الرقابة الداخلية للجنة بازل المصرفية : هذا وقد تناولت لجنة بازل المصرفية موضوع الرقابة الداخلية في البنوك في سياق تصوراتها ، كما تضمنت الحاجة إلى تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك لمنع الخسائر المحتملة الناتجة عن المخاطر المرتبطة بأنشطتها. كما وصف إطاراً عاماً لتقييم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بهم، لذلك تقع على عاتق إدارة البنوك إقامة نظام رقابة داخلية فعالة فضلاً على مسؤولياتها في المحافظة على هذا النظام والتأكد من سلامته اعتماداً على دور التدقيق الداخلي وكذا لجنة المراجعة لتحسين أداء البنوك الإسلامية ، من الضروري تعزيز دور وإجراءات الرقابة الداخلية ، باعتبار أن نظام الرقابة الداخلية هو ركيزة أساسية للبنوك ليست فقط كآلية لإدارة والحد من المخاطر ، ولكن أيضاً كآلية لتقديم المشورة وتصحيح المعلومات المالية للإدارة العليا للبنك مما يرفع من أداء البنك من خلال تعظيم حصة البنك في السوق وزيادة ربحيته. (نظمي، ٢٠٠٩ ، ٣٠٢). (خاوي محمد ، عريوة محاد ، (٢٠١٩)، ١٩٦).

٤. الدراسة الميدانية لتبيان دور فاعلية نظام الرقابة الداخلية واثرها على حسن الأداء في البنوك الاسلامية
١,٤. **مجتمع وعينة الدراسة:** ان مجتمع الدراسة يتكون من مجموعة من المراقبين الداخليين ورؤساء العمل والمصالح والمدراء التنفيذيين والمراجعين الداخليين لبنك كوردستان الاسلامي الدولي للتنمية والاستثمار في محافظة أربيل (حيث بلغ عينة الدراسة ١٠٠ مفردة)، وبناء على ذلك تم توزيع الاستبيان، ولكن تم استرجاع (٦٠ استبانة)) صحيحة التي اجريت عليها تحليل الدراسة الميدانية.

٤,٢. **نبذة تاريخية عن المصرف :** مصرف كوردستان الدولي الإسلامي للاستثمار والتنمية مصرف عراقي أهلي أُسس عام 2005 يبلغ رأس المال للمصرف ٤٠٠ مليار دينار. ومقرها الرئيسي في أربيل / عراق ، هو شركة مساهمة خاصة عراقية تمارس النشاطات الصيرفية والاستثمارية والتخصّصية، بإشراف ورقابة البنك المركزي العراقي وتخضع جميع أنشطتها لأحكام قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤، وقانون المصارف الإسلامية رقم (٤٣) لسنة ٢٠١٥، وقانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل، وقانون مكافحة غسل الأموال رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥، واللوائح والمبادئ التوجيهية والتعليمات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي العراقي . ويلتزم المصرف في جميع أعماله وعملياته بأحكام الصيرفة الاسلامية. وهو يعمل وفق المعايير الاستثمارية وليس وفق مبدأ الارباح الثابتة (مطابق للمعايير اللاربوية) يهدف المصرف الى المساهمة في دعم وانماء الاقتصاد الوطني واعادة اعمار عن طريق الاستثمار المالي بمختلف اوجهه المصرفية بما يتوافق مع احكام الشريعة الاسلامية يستخدم المصرف احدث الانظمة المصرفية العالمية ويواكب اية تحديثات تطرأ عليها بغية السير جنبا الى جنب مع التطوير الحاصل في العالم . (التقرير السنوي لمصرف كوردستان الدولي الإسلامي للاستثمار والتنمية للسنة ٢٠١٩ : ٢٠٢٠).

١,٤,٢. **وقد تطورت واتسعت المصرف وفتحت فروع جديدة:** حيث ان للمصرف حالياً (4 فروع) رئيسية وهي فرعين في محافظة أربيل وفرع في محافظة بغداد و فرع في محافظة دهوك وفرع اخر في محافظة السليمانية (التفاصيل موجود في (التقرير السنوي لمصرف كوردستان الدولي الإسلامي للاستثمار والتنمية للسنة ٢٠١٩ : ٢٠٢٠).

٢,٤,٣. **الأهداف الاستراتيجية لنظام وحوكمة المصرف:** يركز التوجه الإستراتيجيتي لقادة مصرف كوردستان الدولي الإسلامي للاستثمار والتنمية على أهمية تبني منهج قيادي مستدام، يتبنى القيم الاخلاقية المستندة على أفضل الممارسات في العمل المصرفي الإسلامي وذلك من خلال تبني تطبيق المعايير الشرعية من منظور حوكمة مؤسسية تركز على تطوير النهج الرقابي المستند على إدارة المخاطر، وتحديد العلاقة ما بين مجلس الإدارة للمصرف والإدارة التنفيذية لتحقيق حماية أموال المساهمين والمستثمرين والمودعين وكافة أصحاب المصالح اعتماداً على تبني مبدأ الافصاح والشفافية المرتكز على الاستدامة للمصرف، ومن هذا المنطلق فقد تم إعداد هذا الدليل بما يتفق مع أفضل الممارسات المتعارف عليها دولياً واستناداً إلى المعايير الدولية الصادرة عن المؤسسات والهيئات الدولية مؤسسة التمويل الدولية IFC ، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ، ولجنة بازل للرقابة المصرفية، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات

المالية والإسلامية AAOIFI ، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB ، ودليل الحوكمة المؤسسية الصادر عن البنك المركزي العراقي وإلى القوانين العراقية ذات العلاقة. وتكمن أهدافها الرئيسية في النقاط التالية: (موقع مباشر العراق).

١. نشر الخدمات المصرفية لغرض الوصول الى الزبائن والتواصل معهم من خلال توسيع شبكة الفروع والمكاتب وأجهزة الصراف الآلي. و الشمولية في الخدمات المصرفية من خلال التوسع في صيغ الاستثمار والتمويل والخدمات والمنتجات المصرفية.

٢. توظيف الموارد المالية المتاحة بأفضل طريقة تحقق أعلى العوائد والأرباح مقارنة مع المخاطر الناجمة عن العمليات المصرفية. و العمل على تصميم وتطوير منتجات وخدمات وحلول مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية وعالية الجودة.

٣. توظيف استخدامات التكنولوجيا المصرفية المتقدمة ومواكبة التطورات الحاصلة فيها باستمرار لتأمين انجاز الخدمات المصرفية بكفاءة وفعالية. و العمل على جذب الودائع والأموال من المؤسسات والأفراد وتحقيق معدلات نمو مستمرة فيها.

٤. السعي لتطبيق أعلى معايير ومستويات الجودة في الخدمات والمنتجات التي يقدمها المصرف. وكذلك الالتزام بالمعايير المحاسبية والضوابط الشرعية ومعايير الضبط والمراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والجهات الأخرى ذات العلاقة بما لا يتعارض مع القوانين والنظم المعتمدة وطنياً، ودعم العمل المشترك لتطوير هذه المعايير.

٥. العمل على درء المخاطر المتعلقة بالنشاط المصرفي، ومحاولة التنبؤ بها مسبقاً، والحد منها، وإدارتها ومراقبتها بطريقة كفوءة وفاعلة للتقليل من خسائرها وآثارها.

٦. السعي لتوظيف الموارد البشرية المؤهلة علمياً ومهنياً وبأفضل المستويات لتأمين انجاز أعمال المصرف وواجباته بأعلى مستويات الكفاءة، مع توفير البيئة الوظيفية المناسبة لتوفير جو العمل المريح الذي يؤدي الى الابداع والابتكار وزيادة الولاء للمصرف.

٧. اتباع أفضل الممارسات السائدة في الصناعة المصرفية لكي يكون المصرف رائداً وقُدوة في هذا المجال ولأجل رفع مستويات الأداء ورضا المتعاملين مع المصرف.

٨. الالتزام بمعايير المسؤولية الاجتماعية والبيئية والأخلاقية ومعايير الاستدامة في كافة النشاطات، والابلاغ عن ذلك لأصحاب المصالح كافة، والمساهمة في تعزيز الشراكة المجتمعية وتحقيق الرفاهية وتحسين نوعية الحياة في المجتمع.

٩. الحفاظ على المركز التنافسي للمصرف على المستويين المحلي والدولي، والعمل على تطوير القدرات التنافسية للمصرف باستمرار، مع تدعيم وترسيخ تواجد المصرف وحضوره في السوق، والعمل على زيادة الحصة السوقية باستمرار، والمساهمة في تنمية القطاعات الاقتصادية كافة.

١٠. الاستجابة السريعة للمتغيرات التي تحدث في بيئة النشاط، أو في التغذية الراجعة من العملاء.

١١. بناء علاقات استراتيجية مع الزبائن ومع المؤسسات المالية والمصرفية المختلفة.

٣,٤,٤. خدمات التي يقدمها للزبائن: أن المصرف يعمل في المقام الأول من عمليات الإقراض التجاري. وتعمل بالتمويل الإسلامي كقروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والاستثمار المالي في فترة زمنية قصيرة ومديونية السيارة (خطاب اعتماد) ، ووثائق الشحن في البنوك ، والقروض الجيدة للمشاركين. وخدماتها المصرفية التي تقدمها للعملاء هي التي تشمل خدمات المصرفية وهي الحسابات الجارية والتوفير وسفحة والقروض و بطاقات الائتمان و صندوق الامانات عن طريق التمويل الاسلامي وهي المربحة والإيجار والمشاركة والمضاربة بالإضافة الي الخدمات المالية للأفراد والشركات. و الخدمات المالية للشركات وتشمل الإعتمادات المستندية واصدار خطابات الضمان وتحويل الأموال داخل وخارج العراق. التقرير السنوي لمصرف كردستان الدولي الإسلامي للاستثمار والتنمية للسنة ٢٠١٩ : ٢٠٢٠).

٥. كيفية المعالجة الإحصائية لتحليل بيانات الاستبانة : للإجابة عن إشكالية البحث واختبار فرضيتها تم الاعتماد على استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- اختبار التحقق التوزيع الطبيعي للبيانات (Kolmogorov-Smirnov).

- اختبار الفاكرونباخ لثبات فقرات الاستبيان.

. اختبار فرضيات الدراسة من خلال اختبار ستودنت (T).

٥,١. أداة الدراسة: لتحقيق أهداف البحث قام الباحث بتطوير وبناء استبانة الدراسة مستفيدا من الدراسات السابقة

في هذا المجال واستشارة ذوي الخبرة والاختصاص، وقد تكونت هذه الاستبانة من جزئين هما:

- الجزء الأول: توجد اثر للرقابة الداخلية كمخطط تنظيمي لإجراءات وقواعد إدارية في البنوك الاسلامية .

- الجزء الثاني: توجد اثر للرقابة الداخلية كأداة لتحسين الأداء في البنوك الاسلامية .

٥,٢. عرض وتحليل البيانات الدراسة: نستعرض نتائج الدراسة حسب تسلسل فرضياتها و حسب التحليل الاحصائي كالاتي : وقد كانت الإجابات على كل فقرة وفق مقياس ليكرت الخماسي كيلي:

جدول ١,١ : اختبار التحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات (Kolmogorov-Smirnov)					
التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	٥	٤	٣	2	١

استخدم الباحث اختبار (Kolmogorov-Smirnov) لتحديد ما إذا كانت البيانات مع إجابات أفراد العينة المدروسة تتبع توزيعاً طبيعياً أم لا ، وهو اختبار ضروري في حالة الاختبارات البارامترية التي تتطلب أن تتبع البيانات التوزيع الطبيعي. وبناءً على النتائج تحقق الباحث من خلو البيانات الموجودة في البحث من مشاكل إحصائية قد تؤثر سلباً على اختبار فرضيات الدراسة. يتطلب هذا الاختبار أن يكون للبيانات توزيع طبيعي ؛ وبخلاف ذلك ، تتشكل علاقة خاطئة بين المتغيرات المستقلة والتابعة للدراسة ، ويفقد الارتباط قدرته على تفسير الظاهرة المعنية والتنبؤ بها، وكما هو موضح في الجدول التالي:

جدول ٢,١ : اختبار التحقق من التوزيع الطبيعي للعينة				
المحور	المتغيرات	plmogorov-Smirnov	Sig	النتيجة
٠١	توجد اثر الرقابة الداخلية كمخطط تنظيمي لإجراءات وقواعد إدارية	٠,٨٥٠	٦٢٦	يتبع التوزيع الطبيعي
٠٢	لا توجد اثر للرقابة الداخلية كأداة لتحسين الأداء في البنوك البنوك الاسلام	٠,٧٠٤	٠,٥٥٠	يتبع التوزيع الطبيعي

من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحزمة الإحصائية (SPSS)

يوضح الجدول أعلاه أنه عند مستوى الدلالة ($= 0,05$) ، فإن توزيع جميع المتغيرات يتبع التوزيع الطبيعي ، حيث كانت نسب التوزيع الطبيعي لجميع الإجابات أكبر من ($0,05$) وهو المستوى المستخدم في المعالجة الإحصائية. هذه الدراسة ، أي بناءً على الاختبارات البارامترية.

٣,٥ : ثبات الاستبانة: تم استخدام معامل كرونباخ ألفا لتقدير ثبات الدقة لأن هذه الطريقة تسعى إلى قياس معامل التباين الداخلي بين إجابات مجتمع الدراسة ، وتعتبر القيمة مقبولة إحصائيًا لمعامل كرونباخ ألفا إذا وصلت إلى ٦٥٪ أو أعلى ، ويوضح الجدول أداة الاستقرار لهذا البحث.

جدول ٣,١ :: ثبات الاستبانة (معامل الفا كرونباخ)				
المحور	المتغيرات	عددا ل ات	Cronbach alpha	
٠١	توجد اثر الرقابة الداخلية كمخطط تنظيمي لإجراءات وقواعد إدارية	٠٨	٠,٦٨١	
٠٢	لا توجد اثر للرقابة الداخلية كأداة لتحسين الأداء لبنوك البنوك الاسلامية	١٢	٠,٨٥٦	
	الاستبيان ككل	٢٠	٠,٧٧٠	

من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحزمة الإحصائية (SPSS)

يوضح الجدول أعلاه (رقم ٣,١) درجة ثبات الاستبيان بناءً على حساب معامل ألفا كرونباخ للاستبيان ككل والذي بلغ ٧٦٩٪ وهو أكبر من ٦٥٪ مما يدل على أن أداة القياس معقول ومستقر. أما من حيث محاور الدراسة فقد بلغت ٦٨,١ بالنسبة للمحور الأول. بلغ معامل الثبات للمحور الثاني ٨٥٦٪ مما يدل على أن الدقة ومحورها لها معامل ثبات عالي.

٥,٤ : اختبار فرضيات الدراسة: يتم اختبار فرضيات الدراسة وفقا لاختبار ستودنت (T) كمايلي:

١- الجانب الاول : للفرضية الأولى: تعد الرقابة الداخلية مخطط تنظيمي لإجراءات وقواعد إدارية في البنوك الإسلامية.

H0 - : لا توجد اثر للرقابة الداخلية كمخطط تنظيمي لإجراءات وقواعد إدارية في البنوك الإسلامية..

H1 - : توجد للرقابة الداخلية كمخطط تنظيمي لإجراءات وقواعد إدارية.

جدول ١,٤ : اختبار ستيودنت للجانب الاول للفرضية الاولى					
نتائج الجانب الاول	المتوسط الحسابي	المتوسط المعياري	متوسط الدلالة	قيمة المحسوبة (T)	قيمة الجدولية (T)
توجد اثر للرقابة الداخلية كمخطط تنظيمي لإجراءات وقواعد إدارية في البنوك الإسلامية.	٣,٤٧	٠,٨٢	٠,٠٠	٦,٥٩	١,٦٦٥

من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحزمة الإحصائية (SPSS)

عند مستوى الدلالة ($= 0,05$) درجة الحرية ١,٦٧: الجدول (١,٤) يتعلق بالفرضية الأولى ويوضح أن هناك تأثيراً للرقابة الداخلية كمخطط تنظيمي للإجراءات والقواعد الإدارية في البنوك الإسلامية ، حيث كان المتوسط الحسابي (٣,٤٧) والانحراف المعياري (٠,٨٢) والقيمة المحسوبة (٦,٥٩) والقيمة الجدولية (٦,٥٩). (١,٦٦٥). و مستوى الدلالة ($= 0,000$) أقل من $0,05$ مما يثبت صحة الفرضية البديلة أي H1 (الرقابة الداخلية لها تأثير كمخطط تنظيمي للإجراءات والقواعد الإدارية. في البنوك الإسلامية).

٢- الجانب الثاني من الفرضية الثانية : توجد اثر للرقابة الداخلية كأداة لتحسين الأداء في البنوك الإسلامية.

H0 : لا توجد اثر للرقابة الداخلية كأداة لتحسين الأداء في البنوك الإسلامية.

H1 : توجد أثر للرقابة الداخلية كأداة لتحسين الأداء في البنوك الإسلامية.

جدول ١,٥ : اختبار ستيودنت للجانب الثاني للفرضية الثانية					
نتائج الجانب الثاني	المتوسط الحسابي	المتوسط المعياري	متوسط الدلالة	قيمة المحسوبة (T)	قيمة الجدولية (T)
توجد أثر للرقابة الداخلية كأداة لتحسين الأداء في البنوك الإسلامية.	٣,٤٤	٠,٧١	٠,٠٠	٧,٤٢	١,٦٦٥

من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحزمة الإحصائية (SPSS)

عند مستوى المعنوية (= ٠,٠٥) درجة الحرية ٣,٦٦. يوضح الجدول (١,٥) أن هناك تأثيراً للرقابة الداخلية كأداة لتحسين الأداء في البنوك الإسلامية حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣,٤٤). عند مستوى الدلالة (٠,٠٠٠) أقل من (٠,٠٥) ، يكون الانحراف المعياري (٠,٧١) ، والقيمة المحسوبة (٧,٤٢) ، والقيمة الجدولية (١,٦٦٥) ، مما يثبت صحة الفرضية البديلة ، أي H1. (الرقابة الداخلية لها تأثير كأداة لتحسين الأداء في البنوك الإسلامية).

٦: الخاتمة والاستنتاج : لقد كان للتطور الحاصل في الصناعة المصرفية دور هام في ظهور وتطور مفهوم الرقابة الداخلية في البنوك الإسلامية لما توفره من حماية لحقوق المساهمين والأطراف الأخرى من خلال التحكم في إدارة مختلف المخاطر المصرفية وكذا ضمان صدق المعلومات المحاسبية والمالية للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات السليمة المرتبطة بتحقيق أهداف البنك لا سيما ما تعلق برفع الأداء وضمان الاستقرار للنظام البنكي ككل ، ولقد تطرقنا ضمن هذا البحث إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية وكذا الأداء في البنوك الإسلامية (بنك كردستان الدولي للاستثمار والتنمية) في ظل تطبيق معايير التقييم الفعال لنظام الرقابة الداخلية لمقررات لجنة بازل المصرفية، فضلاً على التعرض إلى العلاقة بين دور نظام الرقابة الداخلية وا حسن لأداء في البنوك الإسلامية ، وفي ضوء التحليلات النظرية والعملية لنتائج البحث تم التوصل إلى جملة من النتائج وهي كالآتي :

١. لقد ثبت صحة الفرضية البديلة ، بأن الرقابة الداخلية لها تأثير كأداة لتحسين الأداء في البنوك الإسلامية. وذلك لطبيعة العمل المصرفي واحتياجاته لوجود نظام فعال للرقابة الداخلية. ويتوفر نظام رقابة داخلية في البنوك الإسلامية إلا أنه لا يرقى إلى المستوى المطلوب.

٢. تواجه تطبيقات نظام الرقابة الداخلية في البنوك عدداً من التحديات ، أبرزها نقص تدريب العاملين في الموارد البشرية ، فضلاً عن عدم توفير الإمكانيات المادية وأنظمة المعلومات اللازمة ، مما يسهل مهام نظام الرقابة الداخلية في تحقيق أهدافها المتعلقة بالتحسين. أداء البنك.

٣. ان صحة الفرضية البديلة قد ثبتت بأن الرقابة الداخلية لها تأثير كمخطط تنظيمي للإجراءات والقواعد الإدارية في البنوك الإسلامية. حيث ان نظام رقابة داخلية معمولة بها للتعامل مع المخاطر المصرفية لدى بنك كردستان الإسلامي الدولي ، لكنه لا يستخدم بشكل كامل كمخطط تنظيمي لمتابعة حسن الأداء التشغيلي والقواعد الادارية من أجل منح الحوافز واستخدام تقارير الأداء لتقييم الموظفين بشكل فعال ومهني.

٤. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية للمصارف الإسلامية.

٥. تتجاوز أنظمة الرقابة الفعالة التفتيش واكتشاف الأخطاء لتساهم في حل المشكلات وتقديم المشورة لتحسين أداء البنك ، وكذلك تنشيط الوعي الإشرافي للموظفين.

٦. تعد زيادة إمكانية فصل المهام داخل النظام وبين نظام الرقابة الداخلية وهيئة التدقيق الداخلي أمراً ضرورياً لكفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك الإسلامية.

٧. المقترحات : يوصي الباحث ببعض المقترحات وهي كالآتي:

١. تفعيل أنظمة قياس وتقدير المخاطر المحتملة ، وكذلك أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر التي تحدث وفقاً للمعايير والنماذج والأساليب الجيدة المعدة لهذا الإطار ، أمر ضروري لزيادة دور نظام الرقابة الداخلية وفعاليته في البنوك الإسلامية.

٢. من المهم العمل باجتهاد على رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية من خلال اعتماد مشاركة العاملين في البنك للمساهمة في الرقابة الداخلية -كألية رقابية فعالة وذلك لنشر الوعي داخل البنك لأهمية مهمة الرقابة وكذا الحد من وقوع الأخطاء فضلاً على التحكم في تكاليف إضافية. و لتأكد من كفاية الإمكانيات المرتبطة بالوقت والموارد. والأدوات والوسائل المتاحة لإنجاز مهام الرقابة الداخلية بفعالية لضمان حسن الاداء .

٣. يجب على الإدارة العليا للبنوك الإسلامية الالتزام بتوصيات المنظمات الدولية ، على غرار أحكام لجنة بازل المالية بشأن كفاءة نظام الرقابة المصرفية.

٤. استخدام الإدارة العليا في البنوك الإسلامية لاتخاذ قرارات تقييم الأداء بناءً على تقارير نظام رقابة داخلية فعالة يتم إعدادها بموضوعية و ايضاً تفعيل دور التدقيق الداخلي ولجنة التدقيق في مراجعة إجراءات الرقابة الداخلية بشكل منتظم من شأنه أن يضمن تحقيق أفضل النتائج المرجوة للرقابة الداخلية في البنوك الإسلامية.

٥. إن اعتماد البنك الإسلامي على المعلومات الصحيحة والمناسبة أمر بالغ الأهمية لعملية إصدار الأحكام الحكيمة والصحيحة ، ويجب على الرؤساء والمديرين استخدام المعلومات المحاسبية ومعالجتها بحكمة ودقة من أجل اتخاذ قرارات يسهل تنفيذها.

المصادر والمراجع:

الكتب العربية :

١. احمد ماهر، (٢٠٠٤)، الإدارة موارد البشرية، الإسكندرية.
٢. أحمد جمعة. (٢٠٠٠) المدخل إلى التدقيق الحديث (المجلد الطبعة الثانية). عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
٣. إبراهيم إيهاب نظمي. (٢٠٠٩) التدقيق القائم على مخاطر الأعمال، حادثة وتطور. عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع..
٤. الشماع، خليل محمدحسن، (٢٠٠٧) ،نظرية المنظمة، دار السيرة للنشر والتوزيع.
٥. السيد عليوة، (٢٠٠٣)، الإدارة المالية الحديثة ودراسات الجدوى الإقتصادية، دار الأمين، القاهرة.

٦. الصحن، عبد الفتاح محمد ، السوافيري، فتحي رزق، (٢٠٠٤)، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
٧. ابوقصف ، عبدالسلام ، (٢٠٠٢)، أساسيات التنظيم والإدارة، الإسكندرية.
٨. الكفوارى، عوف محمود ، (٢٠٠٤)، الرقابة المالية: النظرية والتطبيق، مطبعة الانتصار، دون بلد النشر.
٩. المطارنة، غسان فلاح (٢٠٠٦) ،تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية ،الدار الميسرة للنشر والتوزيع الطباعة، عمان.
١٠. توفيق، جميل أحمد، (٢٠٠٠) ، إدارة الأعمال: مدخل وظيفي، الدار الجامعية، الإسكندرية.
١١. بلوط، حسن إبراهيم (٢٠٠٢)، الإدارة المشاريع والدراسة جدواها الإقتصادية ،لبنان.
١٢. عمر، سعيد ، (٢٠٠٣)، مبادئ الإدارة الحديثة، مكتبة دار الثقافة، عمان، الطبعة الأولى .
١٣. الطيب، محمد رفيق ، مدخل للتسيير، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة النشر غير مذكورة.
١٤. الصحن ، محمد فريد (١٩٩٩-٢٠٠٠)، مبادئ الإدارة: النظريات والعمليات والوظائف، عمان.
١٥. القروني، محمد قاسم ، (٢٠٠١)، الاصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق ،عمان-الأردن.
١٦. حنفي ، عبد الغفار، (١٩٩٧)، أساسيات التنظيم والإدارة والاعمال، 9 الإسكندرية.
١٧. حجاج خليل. (٢٠٠١). محاضرات في إدارة الأعمال. غزة: مكتبة القدس للطباعة والنشر والتوزيع.
١٨. جميل أحمد توفيق. (٩٠٠٠). إدارة الأعمال، مدخل وظيفي. الإسكندرية: الدار الجامعية.
١٩. بلال، محمد إسماعيل ، (٢٠٠٠)، مبادئ الإدارة: بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
٢٠. هنيدي، منير إبراهيم ، (١٩٩٧) ، إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات، لإسكندرية.
٢١. خضير، مصطفى عيسى، (١٩٩٦) ، المفاهيم والمعايير والإجراءات، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية.
٢٢. يحي ، حسين عبيد وإبراهيم ، طه عبد الوهاب، (٢٠٠١)، أصول المراجعة، مكتبة الجلاء، المنصورة، مصر، الطبعة الأولى.
٢٣. ماجدة أحمد شلبي. (٩٠٠٩). الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير بازل. الدليل الإلكتروني للقانون العربي.

الكتب الإنكليزية:

1. John, R. R. (1989). Management. New York: MC Graw, Hill Publishing Company

2 Jacob, A.(2001). (Management des risques bancaires. Paris: AFGES édition.

المجلات والرسائل والبحوث العلمية:

١. الرشيدى ، عيد عباد مناور (٢٠٢٠) ، تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في الكويت، بحث ماجستير، مقدم الى جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال
٢. الخالدي (٢٠٠٧) ، إطار مقترح لتطوير نظام الرقابة في المصارف الإسلامية، بحث ماجستير، كلية الدراسات التجارية جامعة السودان للعلوم وتكنولوجيا .
٣. البلداوي، جعفر، (٢٠١١)، مدى الالتزام بعناصر الرقابة في هيئة التعليم التقني، مجلة الدراسات الحاسوبية بجامعة بغداد، مجلد ٧، عدد ١٧ .
٤. هلدني، الغبان، ثائر، دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني دراسة تطبيقية على عينة من المصارف في إقليم كردستان العراق، مجلة العلوم انسانية، السنة السابعة، عدد ٤٥.
٥. ظاهر ، داود الأدغم، تقييم نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المباشرة في بنوك التجارية الأردنية، دراسة الميدانية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد ٢٧، العدد ٢.
٦. خاوي محمد ، عريوة محاد ، (٢٠١٩)، أثر فعالية نظام الرقابة الداخلية على الأداء في البنوك التجارية ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد ١٢ ، العدد: ١٢ .
٧. مهدي، تامر محمد، (٢٠١٠) (.أثر استخدام الحاسب الالكتروني على أنظمة الرقابة الداخلية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد ١٢، عدد ٤.
٨. يسري، محمد موسى، (٢٠١٧) العلاقة بين العناصر الرقابية الداخلية وجودة التقارير المالية، (دراسة ميدانية على المصارف في قطاع غزة)، بحث ماجستير بأشراف ماهر محمد موسى، الجامعة الإسلامية بغزة، كلية التجارة.

المواقع الالكترونية:

- ١..جمال شحات، مفهوم الرقابة الداخلية، موقع الإمام (٢٠١٩) (: <https://units.imamu.edu.sa>)
 ٢. حنين العتوم، أهمية الرقابة الداخلية على البنك ودورها في تحسين عمل (٢٠٢١): <https://e3arabi.com>
 ٣. مجد خضر، الرقابة الإدارية، (٢٠١١) <http://www.islam.cc/filz/one.newsasp>
 ٤. محمد، القرا للعلوم المالية والإدارية، صالح مدونة (٢٠١٤): <http://sqarra.wordpress.com>:
 ٥. موقع مباشر العراق: <https://www.mubasher.info/markets>
- التقارير السنوية للبنوك:
١. التقرير السنوي لبنك كردستان الدولي الإسلامي للاستثمار والتنمية، ٢٠١٩_٢٠٢٠.